

التمثيلات الاجتماعية للشباب اتجاه ظاهرة التحرش الجنسي في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية بجامعة العفرون -2- البليدة

The young people's perceptions of the phenomenon of sexual harassment in Algerian society: a Field Study at Afroun 2 University -Blida

قزمير أمينة¹

¹ جامعة خميس مليانة (الجزائر)، الإيميل a.guezmir@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/29 تاريخ القبول: 2025/11/23 تاريخ النشر: 2026/01/23

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية ظاهرة التحرش الجنسي الذي يمكن اعتباره من المواضيع التي تندرج ضمن ما يعرف بالثالوث المحرم، التي لطالما كان الخوض فيها من طرف الباحثين محتشما خاصة في المجتمعات العربية والإسلامية، فالخوض في الظاهرة يعتبر من الطابوهات لأنه يصنف ضمن الممارسات الجنسية غير الشرعية، فهو عنف جنسي غير قانوني محرما شرعا وقانونا واجتماعيا لما يتضمنه من أفعال تكون على شكل مضايقات و إنتهاكات ومن الممكن أن تتضمن تلميحات لفظية وصولا إلى رغبات جنسية تسبب الأذى على الصعيد النفسي والاجتماعي للمتحرش به والتي غالبا ما تكون المرأة، تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على بعض من المحددات التي تترأس تمثيلات الشباب الجزائري حول ظاهرة التحرش الجنسي.

كلمات مفتاحية: تحرش الجنسي، تمثيلات، الميدان العمومي، الجنس.

Abstract:

This research addresses the phenomenon of sexual harassment, which can be considered one of the topics belonging to what is called the taboo of the forbidden trio, a subject that researchers have long approached with caution, particularly in Arab and Islamic societies. Indeed, addressing this phenomenon is considered a taboo because it is classified among illegal sexual practices, being illegal sexual violence, prohibited by law, religion, and society. This includes acts in the form of harassment and abuse, ranging from verbal innuendos to sexual advances, causing psychological and social harm to the victim, who is often a woman.

Keywords: sexual harassment, perceptions, The public sphere, gender.

*المؤلف المرسل: أمينة قزمير

1. مقدمة

التحرش الجنسي من الظواهر الاجتماعية التي تعبر سائر المجتمعات، فهي ترتبط بما يعرف بتعدد المجتمع أي زيادة كثافة العلاقات الاجتماعية ومؤشره هو تواجد كلا الجنسين في نفس المجال للقيام بوظائف اجتماعية معينة، بعدما كان سابقا في المجتمعات البسيطة التقسيم الاجتماعي للعمل يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل جنس وهذا ما يجعل كل واحد منهما يقوم بعمل معين يدرك على أنه مرتبط بجنسه.

ويبدو تواجد المرأة في مجال يتصف بأنه مجال رجالي يؤدي إلى بروز ظواهر جديدة بحكم تواجد الجنسين معا، مثل ظاهرة التحرش الجنسي موضوع إهتمامنا، وهو عبارة عن علاقة غير متساوية الأطراف بحيث يحاول المتحرش أن يسيطر ويهيمن على المرأة باستعمال نفوذ مادي أو رمزي.

كما أن التحرش الجنسي متعلق بغايات استعمال السلطة التي يملكها صاحبها الذي عادة ما يكون في وضعية تسمح له باستعمالها يمكن القول ليس في محلها. والتحرش الجنسي كموضوع اهتمام سوسيولوجي في الجزائر لم يأخذ نصيبه من الدراسة بإعتباره يندرج ضمن الطابوهات، نحاول في دراستنا هذه أن نتوقف على بعض جوانب ظاهرة التحرش الجنسي من خلال التمثلات أو التصورات التي يحملها الشباب، وماهي المحددات والأسس التي يركز عليها نظام تصورات؟

مع الإشارة إلى أن التمثلات هي عنصر هام في إدراك أي ظاهرة على اعتبار أن الظاهرة الاجتماعية لديها وجود ممزوج، وجود على مستوى الظاهرة في حد ذاتها ووجود على مستوى التصورات أو التمثلات المحيطة بها.

هذا بصفة عامة الإطار العام لدراستنا هذه وانطلقنا في هذا العمل من فكرة شائعة منتشرة في المجتمع الجزائري مفادها أن التحرش الجنسي أصبح واقعا مهيكلًا للعلاقات المهنية والتعليمية، وفي مقدمة إنتاج هذا النوع من الخطاب الإناث اللواتي يعتبرن أنفسهن " ضحايا " هذه السلوكات والممارسات عادة تكون من طرف الرجال، أي أن النساء هن الموضوع الذي يمارس عليه التحرش، وهذا ما يقودنا إلى القول أن إنطلاق أو وجود هذه الظاهرة التي نعتقد أنها الخطاب العامي دائما والمدعوم بالخطاب الصحفي على أنها ظاهرة غريبة وجديدة على المجتمع الجزائري، هو على أساس تواجد الجنسين في مجال عمومي مثل مكان العمل والدراسة، في مجتمع يبني بنية تصوراتها على عدم قبول تواجد عنصر دخيل في مجال يُدرك تقليديا على أنه مجال رجالي.

إذا ما هي حقيقة الظاهرة في ظل الواقع الاجتماعي الجزائري الحالي، وماهو المنطق الذي يرأس تمثلات الشباب الجزائري حول التحرش الجنسي؟

2. إشكالية الدراسة

تتميز المجتمعات بدرجة تعقد نتيجة التطور التاريخي الذي عرفته، بحيث تميز الرباط الاجتماعي في المجتمعات الحديثة بخصوصيات معينة تجعله مجال اهتمام عام. إن تعقد الحياة الاجتماعية الناتج عن التطور الذي عرفته المجتمعات في جميع الميادين أبرز إلى الوجود ظواهر اجتماعية لم تكن معروفة من قبل، فعلى سبيل المثال أدى التطور التاريخي إلى التغيير في التصورات وحتى الممارسات التي كانت محددة تقليديا لكلا من الجنسين، فإذا كانت المجتمعات البدائية التي يقوم نشاطها الاقتصادي على الصيد والزراعة البسيطة تجعل للرجل والمرأة أدوارا محددة بخصوصيات الجنس، بحيث كان نشاط الرجل خارج البيت أساسا أما نشاط المرأة كان في البيت بالدرجة الأولى في ظل التقسيم الجنسي البسيط للعمل.

أما اليوم فلم تعد الأمور كذلك نتيجة تعقد في تقسيم الأدوار والمهام، عندها لم تصبح هناك حدود واضحة المعالم بين نشاط الرجل و نشاط المرأة. هذين الجنسين الذين يتميزان عن بعضهما انطلاقاً من خصوصيات بنيتهما الجسدية، حيث يلعب الجانب التناسلي دوراً في المفاضلة وليس التفضيل بينهما.

هكذا إذا يحتل المستوى الجنسي مكانة في التمييز بين نشاط الرجل والمرأة، هذا المستوى الجنسي الذي يعتبر من الظواهر الأساسية التي توجد في أي تنظيم اجتماعي بحيث يبرز الجنس كمتغير ثقيل في واقع العلاقات الاجتماعية، مما أدى إلى الإحاطة به باعتبارات أخلاقية أساساً .

يحتل الجنس إذاً مكانة هامة، يكمن الاختلاف فقط في الكيفية التي يصعد بها هذا الجنس إلى الوجود الاجتماعي، فهناك من الثقافات التي تنحرج في إعطائه وضوحاً اجتماعياً من خلال دعائم أدبية وفنية معينة، وهناك من الثقافات من تحيط الجنس بكل المظاهر ما يعرف بالطابو "TABOU" والممنوع مثلما هو الشأن في المجتمع الجزائري. يمكن القول أن هناك مستويين للجنس أو بالأحرى مستويين لإستهلاك الجنس، وهما المستوى المسموح به والمشروع والمقر به اجتماعياً ودينياً خاصة في إطار سياق المجتمع الجزائري، وهناك المستوى الآخر وهو المستوى المتناقض والغير المندرج في هذا الإطار الشرعي وهو استهلاك الجنس المحظور والممنوع منعا شرعياً واجتماعياً.

يمكن إدراج التحرش الجنسي ضمن خانة الممنوعات والغير المقر بها في النسق أو منظومة الاستهلاك الجنسي المسموح به، بحيث نلاحظ أن عبارة التحرش الجنسي هي بمثابة تحصيل حاصل لإشكال المنع في هذا النوع من الاستهلاك للجنس، لأنه يوحي بأن هناك علاقة غير متوازنة في ميزان القوة الفيزيائية أو الرمزية بين المتحرش والمتحرش عليه عن طريق استعمال مستوى معين من النفوذ، وأكثر من ذلك يعتبر التحرش الجنسي فعلاً يمس بالضمير الجمعي في مجتمع ما، ومن هنا يترتب عنه العقاب.

لذلك يعتبر التحرش الجنسي فعلاً إجرامياً بالمنظور الذي يحدده دوركايم لمفهوم الجريمة، بحيث يتعارض هذا الفعل مع منظومة المعايير والقيم السائدة في مجتمع .

ما هي إذا مميزات التمثيلات التي يحملها الأفراد في الجزائر حول ظاهرة التحرش الجنسي التي يرفضها الضمير الجمعي؟، وقد يوحي هذا السؤال أن الإجابة ستكون طبعاً بالرفض والاستهجان والاستنكار لهذا الفعل.

ولكن ما هي المحددات أو البعض من هذه المحددات التي تترأس تمثيلات أو تصورات الفرد الجزائري حول التحرش الجنسي، هل مثلاً كون النساء أكثر عرضة له يجعلهن على أعلى تصورات معينة اتجاهه مقارنة بالرجال؟

ثم هل كون التطورات التي عرفتها المجتمعات البشرية والتي جعلت الرجال والنساء يلتقيان في مجالات عمومية معينة بسبب الدراسة أو العمل أو حتى "اقتسام" الطريق العمومي من شأنه أن يبلور تصور معين حول الممارسة الجنسية تدرك على أنها غير مشروعة؟

وحتى نكون أكثر واقعية بعودتنا إلى المجتمع الجزائري الذي يرى فيه الخطاب العامي المرسخ في أشكال الوعي أن خروج المرأة من البيت وهو المجال التقليدي لتواجد المرأة الجزائرية إلى المجال العمومي أثر في بلورة التصورات حول التحرش الجنسي؟

هذه بصفة عامة وجد مختصرة عناصر إشكاليتنا و التي نحاول أن نجيب على تساؤلاتها من خلال الفرضيتين الآتيتين.

الفرضية 1: تتحدد تمثيلات التحرش الجنسي على أساس خصوصيات الجنس. الفرضية 2: اقتحام المرأة للميدان العمومي يبلور تصورات حول ظاهرة التحرش الجنسي.

3. تحديد المفاهيم

1.3 التمثلات

تعرف جودلي التمثلات على أنه مجموعة تحديدات في شكل صور تلخص مجموعة من الدلالات والانساق المرجعية التي تسمح بتفسير ما يحدث لنا وتعمل على إضفاء معنى للشيء المنتظر التي تخدم عملية تصنيف الظروف والظواهر والأفراد الذين لنا علاقة بهم . (حيرش، 2006، صفحة 121)

وتعرف التمثلات على أنها التصورات تتشكل لدى الفرد من خلال المجتمع الذي ينتمي إليه، وتتوجه هذه التمثلات تبعاً لرأس المال الثقافي لهذا المجتمع وبالتالي يمكننا القول ان التمثل الاجتماعي لفرد معين ماهو إلا مرآة عاكسة للتصورات المجموعة. (بن فراح وتريكي، 2023، صفحة 463)

إذا التمثلات الاجتماعية هي كل ما يقدمه الفرد في بيئته الاجتماعية والذي يترجم فيما بعد إلى سلوك، والذي يمكننا من خلاله التعرف على الجماعة ومقارنتها مع المجتمعات الأخرى، وعليه فالتمثلات او التصورات التي يحملها الشاب الجزائري للظاهرة تختلف حسب خصوصية الجنس

2.3 التحرش الجنسي

التحرش في المنجد اللغة العربية من الفعل: «حرش، حرش بين القوم؛ أغرى بعضهم ببعض. احترش الرجل بمعنى خادع، الحرش جمع حراش بمعنى الخديعة، تحرش له: تعرّض له» (المنجد في اللغة العربية و الأداب و العلوم، 1965)

أما التحرش في قاموس اللغة الفرنسية LE PETIT LAROUSSE «يقصد بالتحرش عموماً استهداف الغير من أجل خلق جو من الأمن في مجال محدود للإنشغال بالطرف الآخر، ومعنى ذلك القيام بأفعال مؤذية اتجاه الغير، وتتضمن مجموعة من الإنتهاكات البسيطة إلى المضايقات الجادة أو حتى تلميحات مشينة غير مقبولة من الطرف الآخر في مجال محدود.» (LE PETIT LAROUSSE، 2005)

كما نجد في هذا القاموس تعريف لمصطلح التحرش الجنسي على أنه «إساءة إستعمال السلطة في مجال العمل للحصول على أغراض جنسية، عن طريق إعطاء أوامر أو ممارسة ضغوط و الإلحاح في التهجم » (LE PETIT LAROUSSE، 2005)

أما مصطلح التحرش الجنسي في قاموس اللغة الفرنسية " HACHETTE "

يعرف على أن «التحرش الجنسي هو جنحة تتضمن استغلال وضعية أو مركز إداري للضغط على شخص آخر بهدف إقامة علاقة جنسية. (HACHETTE، 2003)

4. نظرة قانون العقوبات الجزائري إلى التحرش الجنسي

باعتبار التحرش الجنسي من الأفعال المخالفة للمعايير الاجتماعية فقد فرضت معظم البلدان عقوبات صارمة لمنع مثل هذه الأفعال.

طبقاً لنص المادة «341 مكرر للقانون رقم 05.04 المؤرخ في 2004/11/10. يعد مرتكباً لجريمة التحرش الجنسي ويعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة وبغرامة مالية كل شخص يستغل سلطة وظيفته أو مهنته عن طريق إصدار أوامر للغير أو تهديد أو إكراه أو بممارسة الضغوط عليه قصد إجباره على إستجابة لرغباته الجنسية» . (بسقيعة، بدون سنة نشر، صفحة 139)

تقتضي هذه الجريمة شرطا أوليا قبل التطرق إلى أركانها و هو أنه لا يمكن وقوع هذه الجريمة في قانون العقوبات الجزائري إلا في إطار علاقة تبعية، أي علاقة رئيس بمروؤسه وهي قائمة بين الجاني والمجني عليه مثلا مدير مع موظفة عنده.

كما لم يحدد المشرع الجزائري مجال وقوع هذه الجريمة فيما يصدر عن الجاني أثناء ممارسة الضحية لنشاطها المهني، فكل ما تضمنه القانون هو أن يتم التحرش في إطار علاقة تبعية سواء تم ذلك أثناء ممارسة وظيفته أو أثناء ممارسة مهنة.

كما تقتضي جريمة التحرش الجنسي في الركن المادي أن يستعمل الجاني وسائل معينة وهي « إصدار أوامر، التهديد والإكراه ، ممارسة ضغوط و ذلك قصد إجبار الضحية على الإستجابة لرغباته الجنسية » (بسقية، بدون سنة نشر)

و يتكون الركن المادي من عنصرين هما إستخدام وسيلة من وسائل العنف المادي أو المعنوي و الغاية من ذلك الحصول على رغبات ذو طابع جنسي.

اما الوسائل المستخدمة في التحرش الجنسي وتتمثل في :

إصدار أوامر: ويقصد منه ما يصدر عن الرئيس إلى المروؤس من رغبات تستوجب التنفيذ وقد يكون هذا الأخير كتابيا أو شفويا أو بمجرد حركات أو إشارات مثلا كأن يطلب المدير من سكرتيته الإتصال جنسيا أو فصلها عن العمل. ممارسة ضغوط : تختلف أنواع الضغوط فمنها المباشرة وغير المباشرة ، فيمكن القول بأن التهديد والإكراه وممارسة الضغوط هي أشكال العنف المعنوي ومن هنا يثار الجدل حول التمييز بين جريمة التحرش الجنسي وجريمتي الإغتصاب و الفعل المخل بالحياء اللتان لا تحتاجا لقيامهما العنف المعنوي .

والغاية من استعمال الوسائل المذكورة تتمثل في إجبار الضحية على الرضوخ لرغبات الجنسية للجاني، اما فيما يخص الركن المعنوي لجريمة التحرش الجنسي فانه يتطلب القصد، فلا يمكن تصور قيام جريمة دون قصد جنائي ونعني به نية الجاني في إرتكاب جريمة التحرش الجنسي.

5. الطرق والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية

إن الدراسة الميدانية جد مهمة في البحث السوسيولوجي فهي ضرورية في مثل هذا الموضوع حتى نتوقف عند الواقع الفعلي للظاهرة وكيفية تشكلها في وعي الفرد.

تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على تقنية الإستمارة التي احتوت على مجموعة من الأسئلة المغلقة، إختيارية والمفتوحة لرصد تصورات أفراد العينة حول ظاهرة التحرش الجنسي و محاولة تفسيرها بعيدا عن أي حكم قيمي.

فبعد وضعنا التحليل القائم على وضع فرضيات الدراسة كان لازما علينا أن نخضع هذا النموذج التحليلي للتحقق الميداني، أي أننا نريد التحقق من هذه الفرضيات ميدانيا لذلك علينا أن نحدد على من سنجري هذا التحقق. ومن هذا المنطلق اعتمدنا في بحثنا هذا على طريقة العينة العشوائية المنتظمة من قسم علم الاجتماع و فضلناها أن تكون من جامعة "العفرون"2 وقد شملت 60 فردا منهم 30 إناث و 30 ذكور و تراوحت أعمارهم ما بين (19-26 سنة فما فوق).

و لقد إحتوت إستمارة بحثنا على 27 سؤالا تدرج ضمن ثلاث محاور أساسية هي:

(1) بيانات خاصة بالمبحوثين

(2) بيانات خاصة بالفرضية الأولى

الجدول 1: يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	تكرار	النسبة
ذكر	30	%50
أنثى	30	%50
المجموع	60	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس أن هناك تعادل بين نسبة الإناث ونسبة الذكور ، حيث لدينا نسبة 50% إناث مقابل 50% ذكور، ان هذا التعادل يرجع إلى كوننا أخذنا عدد أفراد العينة متساوي بين الجنسين ، وهذا مقصود من طرفنا .

الجدول رقم 02: يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة
[21-18]	12	%20
[25-22]	32	%53.33
[26- فما فوق]	16	%26.67
مجموع	60	%100

نلاحظ من الجدول رقم 02 أن نسبة 53.33% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين [25-22] مقابل نسبة 26.67% من الذين يتراوح سنهم ما بين [26- فما فوق] مقابل 20% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين [21-18] .
يمكننا أن نقول أن أكبر نسبة من المبحوثين لا توجد بالضرورة في الجذع المشترك الذي عموما يحتوي على بنيته الهرمية تمثل القاعدة في سن ما بين [21-18] ، وهذا يوحي أننا وجهنا الاستثمارات عموما إلى الطلبة الذين تجاوزوا الجذع المشترك انطلاقا من اعتبار أن الذين بقوا فترة معينة في الجامعة يمكن أن يكون لديهم تصور حول ظاهرة التحرش الجنسي.

الجدول رقم 03 : يمثل توزيع أفراد العينة حسب السكن

مقر السكن	تكرار	النسبة
مدينة	40	%66.66
قرية	15	%25
دوار	05	%8.33
مجموع	60	%100

من خلال هذا الجدول الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب مقر السكن، نجد نسبة 66.66% يقيمون في المدينة مقابل نسبة 25% من أفراد العينة يقيمون في القرية ومقابل نسبة 8.33% يقيمون في الدوار. نستنتج أن أكثر من نصف العينة محل إقامتهم هي المدينة والتي تعتبر مجال حضري جد هام يستقطب أعداد هائلة من السكان وهذا يمكن فهمه إذا اعتبرنا المدينة بمثابة تجمع سكاني هام به مرافق عمومية قد لا توجد في المناطق الأخرى .

جدول رقم 04 : يمثل توزيع أفراد العينة حسب مهنة الأب

مهنة الأب	التكرار	النسبة
إطارات	09	%15
موظف	16	%26.67
أعمال حرة	08	%13.33
متقاعد	15	%25
بطل	12	%20
مجموع	60	%100

نلاحظ أنه من مجموع أفراد العينة، توجد نسبة %26.67 يشغل أبائهم منصب موظف، مقابل نسبة %25 من المتقاعدين، مقابل نسبة %20 من فئة البطالين، ونسبة %15 من فئة الإطارات. نلاحظ أن ربع أفراد العينة آبائهم موظفين، وهي أعلى نسبة لكنها ليست نسبة مرتفعة في حد ذاتها، إذ تعتبر مهنة موظف من المهن الأكثر انتشارا في الواقع الاقتصادي الجزائري، وهذا يمكن فهمه إذا عدنا إلى كون القطاع العام في الجزائر هو أكبر مشغل مقارنة بالقطاع الخاص.

جدول رقم 05 : يوضح تصور المبحوثين لوجود الحرمان الجنسي حسب نوع الإقامة.

السكن الإجابة	مدينة		قرية		دوار		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	29	%72.5	12	%80	05	%100	46	%76.67
لا	11	%27.5	03	%20	00	%00	14	%23.33
مجموع	40	%100	15	%100	05	%100	60	%100

نلاحظ من الجدول ان نسبة %100 من الذين مقر سكنهم الدوار اجابوا بنعم أي أنهم يعتبرون أن هناك حرمان جنسي في المجتمع الجزائري، مقابل نسبة %80 من الذين مقر سكنهم القرية. كما نلاحظ أنه كلما انتقلنا من مقر إقامة معين إلى مقر آخر زادت النسبة وهذا ما يدل على أن مقر الإقامة يؤثر في التصور، وبطبيعة الحال القرية والدوار خاصة يتميزان بمجال رجالي قد ينعدم فيه العنصر النسوي في المجال العمومي هذا ما يجعل الاتصال شبه منعدم يعكس المدينة التي هي مجال للإختلاط.

جدول رقم 06 : يوضح تبرير الحرمان الجنسي في المجتمع الجزائري

فئة الموضوع : الحرمان الجنسي في المجتمع الجزائري			
01	الظروف الوجودية (البطالة ، أزمة السكن ...)		%80
02	التنشئة الاجتماعية المبنية على القمع والحرمان	07	%11.67
03	تدني مستوى الأخلاق	02	%3.33
04	دون إجابة	03	%05
المجموع		60	%100

نلاحظ من هذا الجدول ان نسبة %80 من إجابات أفراد العينة ترى أن الأمر يتعلق بالظروف الوجودية كالبطالة وأزمة السكن وهذا ما تبينه الوحدة رقم (1) مقابل نسبة %11.67 من اجابات المبحوثين ترى أن الأمر يرجع إلى التنشئة الاجتماعية المبنية على القمع والحرمان وهذا ما بينته الوحدة رقم (2). إذن يتفق أفراد العينة أن الحرمان الجنسي في المجتمع الجزائري يحدث نتيجة لظروف اقتصادية أساسا، ونحن هنا أمام نظرة تعطي الأولوية للمستويات الوجودية على المستويات الأخرى، وهذا لإدراك أفراد العينة أن الإمكانيات

الوحيدة للاستهلاك الشرعي للجنس هي الزواج، لكن هذا الزواج أصبح تقريبا غير ممكن لفئات عديدة من المجتمع بسبب الظروف التي أصبحت تعيشها هذه الفئات .

الجدول رقم 07: يبين الحرية الجنسية وإبعادها لتحرش الجنسي:

تحليل محتوى السؤال رقم (10)

فئة الموضوع: الحرية الجنسية			
رقم	وحدات التحليل	ت	%
01	التحرش نابع من الكبت ، تحرير الرغبة لممارسة الجنس	09	15%
02	الحرية الجنسية تؤدي لتعود الأفراد على التصرفات الأخلاقية	28	46.67%
03	دون اجابة	23	38.33%
المجموع		60	100%

نلاحظ من هذا الجدول أن نسبة 46.67% من إجابات أفراد العينة ترى أن الحرية الجنسية تؤدي لتعود الأفراد على التصرفات الأخلاقية وهذا ما بينته الوحدة رقم (2) ونسبة 15% من إجابات المبحوثين ترى أن التحرش الجنسي نابع من الكبت لذلك يجب تحرير الرغبة الجنسية ومنحها حرية الممارسة .

الجدول رقم 08: يوضح رأي المبحوثين حول الاختلاط بين الجنسين على أنه أمر إيجابي.

الجنس اجابة	ذكور		اناث		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	10	33.33%	15	50%	25	41.67%
لا	20	66.67%	15	50%	35	58.33%
مجموع	30	100%	30	100%	60	100%

نلاحظ من هذا الجدول أن نسبة 66.67% من الذكور اجابوا بلا مقابل 50% من الإناث. إذن ثلثي أفراد العينة ذكور لا يعتقدون أن الاختلاط أمر إيجابي .

ويبقى الذكر الجزائري يعارض الاختلاط ولا يرى فيه أمرا إيجابيا أكثر من الإناث وهذا يتعارض مع التصور السائد في المجتمع الجزائري الذي يجعل الاناث أكثر رفضا للاختلاط لأسباب مرتبطة بالجسد.

الجدول رقم 09: يبين التصور القائل بان المغريات أصبحت كثيرة.

الجنس اجابة	ذكور		اناث		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	30	100%	30	100%	60	100%
لا	30	00%	00	00%	00	00%
مجموع	30	100%	30	100%	60	100%

نلاحظ من هذا الجدول ان نسبة 100% من الجنسين أجابوا بنعم ، وعليه نستنتج انه يوجد اتفاق مطلق بين أفراد العينة من كلا الجنسين على وجود مغريات جنسية عديدة ومتنوعة .

ونستنتج نوع من المنعكس الشرطي الذي يندرج ضمنه الشباب سواء الذكر او الأنثى عندما يتعلق الأمر بالمغريات الجنسية التي يُحْمَلها الخطاب العامي بكل "هموم" المجتمع الجزائري الى درجة أصبحت فيه الظواهر الانحرافية والأخلاقية تفسر بطريقة اللباس وأشكال الزينة خاصة عند الإناث.

جدول رقم 10 : يبين تصور وجود التحرش الجنسي في أماكن العمل والدراسة.

الجنس اجابة	ذكور		اناث		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	26	%86.67	22	%73.33	48	%80
لا	04	%13.33	08	%26.67	12	%20
مجموع	30	%100	30	%100	60	%100

نلاحظ من هذا الجدول أن نسبة 86.67% من أفراد العينة ذكور أجابوا بنعم مقابل نسبة 73.33% من أفراد العينة إناث.

كما نلاحظ فإن النسبتين كانتا مرتفعتان ولصالح الذكور الذين يتصورون ان الاختلاط في أماكن العمل و الدراسة قد يؤدي إلى فتح الباب أمام التحرش الجنسي . ويمكن أن نقول أن إجابة أفراد العينة تتقاطع والخطاب العامي الذي يرى في أماكن العمل وأماكن الدراسة مجالات مفضلة للتحرش الجنسي.

جدول رقم 11: يبين تصورات المبحوثين حول استعمال النفوذ لممارسة التحرش الجنسي

الجنس اجابة	ذكور		اناث		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	26	%86.67	27	%90	53	%88.33
لا	04	%13.33	03	%10	07	%11.67
مجموع	30	%100	30	%100	60	%100

نلاحظ من هذا الجدول ان نسبة 90% من أفراد العينة إناث أجبن بنعم مقابل 86.67% من أفراد العينة ذكور. وهما كما نلاحظ نسبتان مرتفعتان وتدلان على أن خصوصية الجنس في حد ذاتها لا تؤثر في الإجابة عن هذا السؤال المتعلق بتصور إستعمال النفوذ من طرف الرجال لممارسة الجنس أو بالأحرى لإرغام النساء على تلبية رغبة صاحب هذا النفوذ لأن الإناث والذكور لديهما نفس التصور حول المسألة ،وهذا مايدفع إلى البحث عن مستويات تفسير الخطاب السائد حول المسألة .

جدول رقم 12: يبين الرأي السائد في أن النساء هن من يقوم بإستفزاز الرجال بطريقة لباسهن وحركاتهن.

الجنس اجابة	ذكور		اناث		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	28	%93.33	26	%86.67	54	%90
لا	02	%6.67	04	%13.33	06	%10
مجموع	30	%100	30	%100	60	%100

نستنتج من هذا الجدول أن نسبة 93.33% من أفراد العينة ذكور أجابوا بنعم مقابل نسبة 86.67% من أفراد العينة إناث .

مرة أخرى لا تلعب خصوصية الجنس الدور الفاصل في إنتاج تصورات حول مسؤولية الاناث في إستفزاز الرجال بطريقة لباسهن وحركاتهن وما تبينه نتائج هذا الجدول هو أن الإناث يحملن إناث مثلهن مسؤولية الاستفزاز من دون وجود أي نوع من التضامن الجنسي، ليحتل الخطاب العامي مرة أخرى مكانة محورية في إنتاج تصورات

وإعادة انتاجها حول مسؤولية الإناث في معادلة إضفاء الطابع الجنساني على المجال العمومي عندما اقتحمته بلباسهن وحركاتهن أو بالأحرى بأجسادهن.

جدول رقم 13: يبين تصور المبحوثين بان منع الإختلاط يؤدي إلى عدم وجود تحرش جنسي حسب متغير مقر السكن.

مقر السكن الاجابة	مدينة		قرية		دوار		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	30	75.5%	14	93.33%	05	100%	49	81.677%
لا	10	25%	01	6.67%	00	00%	11	18.33%
مجموع	40	100%	15	100%	05	100%	60	100%

نلاحظ من هذا الجدول نسبة 100 % من الذين مقرر سكنهم الدوار أجابوا بنعم أي أنهم يعتقدون أن وضع حد للإختلاط بين الجنسين في أماكن العمل والدراسة سيؤدي حتما إلى عدم وجود تحرش جنسي في المجتمع الجزائري مقابل نسبة 93.33% من الذين مقرر سكنهم القرية .

نستنتج أنه كلما إنتقلنا من مكان الإقامة لآخر ازدادت النسب وارتفعت وبمعنى آخر كلما ابتعدنا عن المدينة زادت هذه النسبة .وهذا يؤكد لنا أن الإقامة يؤثر في تصورات الأفراد لموضوع الحد من الإختلاط وعلاقته بإنعدام التحرش والسبب في ذلك راجع إلى الإختلاف في أشكال الوعي من منطقة إلى أخرى.

الجدول رقم 14: تبرير إدراك المرأة كونها موضوع للتحرش الجنسي (تحليل محتوى)

فئة الموضوع: عمل المرأة وكونها موضوع تحرش جنسي			
رقم الوحدة	وحدات التحليل	ت	%
01	ضحية	26	43.33%
02	مسؤولة عن ذلك	25	41.67%
03	دون اجابة	09	15%
مجموع		60	100%

نلاحظ من هذا الجدول أن نسبة 43.33% من إجابات أفراد العينة تعتبر أن المرأة هي ضحية للمتحرش ، وهذا ما تبينه الوحدة رقم(1) مقابل نسبة 41.67% من إجابات المبحوثين ترى أنها مسؤولة عن ذلك و هذا ما تبينه الوحدة رقم(2) .

هناك شبه تعادل في مبررات إدراك وضعية المرأة التي تكون موضع تحرش جنسي من خلال تحليل محتوى إجابات أفراد العينة ، وأن النسبتان لم تكونا مرتفعتان فقد يفسر هذا بأن الرهانات وأشكال الوعي المحيطة بالتحرش الجنسي لم تتبلور بعد في الضمير الجمعي الجزائري الذي لا يزال لا يدرك أن التحرش الجنسي هو ظاهرة تقع على جسد المرأة باللجوء إلى نفوذ مادي أو رمزي .

الجدول رقم 15: يبين النظرة المبحوثين إلى الرجل الممارس للتحرش الجنسي.

تحليل محتوى

فئة الموضوع : النظرة الى الرجل الممارس للتحرش الجنسي			
رقم الوحدة	وحدات التحليل	ت	%
01	استغلال السلطة لأغراض جنسية	26	43.33%
02	إخضاعه لعقاب رادع	18	30%
03	غياب الوازع الديني والأخلاقي	10	16.67%
04	دون اجابة	06	10%
المجموع		60	100%

نلاحظ من هذا الجدول أن نسبة 43.33% من إجابات أفراد العينة تعتبر أنه يتعلق باستغلال السلطة لأغراض خبيثة أي أن الرجل يستغل نفوذه لممارسة التحرش الجنسي على النساء وهذا ما بينته الوحدة رقم (1) مقابل نسبة 30% من إجابات المبحوثين ترى أنه يجب أن يخضع الرجل الممارس للتحرش الجنسي لعقاب رادع، في حين نجد 16.67% من إجابات ترى أنه يتعلق بغياب الوازع الديني والأخلاقي.

يظهر من تحليل محتوى الإجابات على غرار ما توضحه وحدات التحليل أن الوعي المحيط بمن يلجأ إلى التحرش الجنسي ليس وعياً قوياً مثلما بينت ذلك الوحدة رقم (1) وحتى تصور العقوبة لمن مارس ذلك ليس قوياً هو أيضاً . ليعود مرة أخرى أفراد العينة إلى المستوى الديني كطرف في معادلة التحرش الجنسي . ويمكن تفسير كل هذا باعتبار موضوع التحرش الجنسي ليس من المواضيع التي تهيكّل حولها ديناميكية للنقاش العمومي في الجزائر لينتج عنها وعياً أساسياً عن رهانات.

7. تحليل وتفسير النتائج الدراسة من منطلق التعليق على الفرضيات

- يتوزع أفراد العينة في فئات عمرية متقاربة وهذا راجع لكونهم طلبة جامعيين .
- أن غالبية أفراد العينة يقيمون في المدينة هذه الأخيرة التي تضمن توفير المرافق الضرورية للحياة، وهذا ما يجلب أعداد هائلة من السكان .

- أغلب أفراد العينة ينتمون إلى فئات متوسطة الدخل هذا بحكم الوظائف التي يشغلها آبائهم .
ومن خلال نتائج الفرضية الأولى يتبين لنا أن خصوصية الجنس لا تتدخل بصفة مطلقة في بلورة تصورات قطعية حول ظاهرة التحرش الجنسي ، فمن خلال تحليلنا للجدول الإحصائية التقاطعية وجدول تحليل المحتوى لم يتبين لنا أن الذكور لديهم تصور يختلف تماماً عن الإناث والعكس صحيح.

- أن التصور السائد لدى الذكور والإناث معا ينحصر في أن الممارسات الجنسية يجب أن تكون في الإطار الشرعي فقط، ألا وهو الزواج، إذ نجد نسبة 100% من أفراد العينة يؤيدون ذلك وهذا بحكم أننا مجتمع عربي مسلم يخضع لأعراف وعادات وقيم دينية

- كما تبين لنا أن جنس أفراد العينة سواء كانوا ذكورا أو إناثا فإنه لا يؤثر في بلورت تصوراتهم حول الممارسة الجنسية الصحيحة وبالتالي فإن خصوصية الجنس لا تؤثر في بلورة تصور حول ظاهرة التحرش الجنسي، مع الإشارة إلى أن استعمالنا لعبارة خصوصية الجنس والذي يعنى به الجنسين أي الذكر والأنثى، لكن ليس بمعناه الفيزيقي.

إن تصور أفراد العينة ذكور وإناث حول الممارسة الجنسية يقوم على أساس ديني بالدرجة الأولى إذ أن خصوصية الجنس لا تؤثر في ذلك ، لكن في ظل تعقد الحياة الاجتماعية والتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري منذ على الأقل أكثر من عقدين أصبح يمكننا القول أننا أمام واقع يتميز حسب التصورات السائدة بنوع من الحرمان في المجتمع الجزائري وهذا راجع إلى الظروف الوجودية كالبطالة وعدم توفر السكن وغلاء المعيشة. كما تجدر الإشارة إلى أنه كلما انتقلنا من مقر الإقامة إلى آخر زادت النسبة حيث أن القرية وخاصة الدوار يتميز بأنه مجتمع رجالي حيث ينعدم فيه العنصر النسوي في المجال العمومي وهذا ما يجعل الإتصال شبه منعدم .

توصلنا أيضاً أنه لا توجد علاقة بين ظاهرة التحرش الجنسي والممارسة الجنسية فأى رجل يعلم تماماً أن التحرش لا ينتج عنه أي شعور باللذة أو الإشباع أي لا توجد علاقة تربط بين إعطاء الحرية لممارسة الجنس واستهلاكه وظاهرة التحرش الجنسي.

والمستوى التفسيري الثاني هو أن اقتحام المرأة للميدان العمومي يبلور تصورات حول ظاهرة التحرش الجنسي كانت التصورات كلها تصب في مجرى واحد وهو أن الاختلاط في أماكن العمل والدراسة يؤدي إلى ممارسة التحرش الجنسي.

كما أن خروج المرأة من المنزل للعمل أو الدراسة أو لقضاء مصالح في مجتمع يتصف بأنه رجالي بالدرجة الأولى يحملهن السبب فيما يتعرضن له خارج البيت ، هذا لأن المغريات أصبحت كثيرة والتي يمكن اعتبارها كمنعكس شرطي تفسر بطريقة اللباس وأشكال الزينة، حيث أن الاختلاط في أماكن الدراسة والعمل قد يؤدي إلى فتح نافذة أمام التحرش الجنسي ، حيث تكون فرص الإلتقاء متاحة أي أن المكان الذي يتواجد فيه الجنسين هو الذي يحدد نوع العلاقات بين الأفراد، وهذا ما ذهب إليه إدوارد هال في كتابه "البعد اللامرئي" حيث حلل المكان كعنصر أساسي لتحديد العلاقات بمعنى أن هندسة المكان هي أساس مادي هام في العلاقات بين الأفراد ، إذ يحاول إبراز العنصر المكاني كعنصر سلطة في العلاقات بين الأفراد لما له من أهمية بالغة رغم كوننا لا ننتبه إليه في غالب الأحيان .

وهذا ما يبلور تصور آخر أنه توجد فئة من الرجال لها سلطة ونفوذ تستغل هذا المنصب لتحقيق أغراض جنسية بحتة و الذي يكون في غالب الأحيان تحت التهديد والضغط والإبتزاز والذي يصب في خانة السيطرة والسلطة على أساس المكانة المحتلة ، هذا ما نجده في الخطاب الصحفي خاصة والذي يدفع إلى ترسيخه في الضمير الجمعي للجزائريين .

كما خالصنا إلى نتيجة أخرى مفادها أن التصور السائد في المجتمع الجزائري يحمل النساء مسؤولية استفزاز الرجال بطريقة لباسهن وحركاتهن .

وبهذه التمثلات المتناقضة التي جعلت المرأة تعاني من الازدواج بين الماضي والحاضر فماضيهما قديم محافظ بينما حاضرها جديد متحرر. (مولدي، 2019، صفحة 145)

و الشيء الملفت للانتباه هو أن الإناث يحملن مثلهن مسؤولية استفزاز الرجل من دون وجود أي نوع من التضامن الجنسي بينهم، وهذا ما يدفعنا للقول أن النساء يشكلن مصدر استفزاز للرجل من خلال طريقة لباسهن الغير المحتشم والذي يصفه عامة الناس " الكاسيات العاريات" بالإضافة إلى طريقة الكلام اللينة والحركات المثيرة و التي يكون من ورائها إثارة الرجل وجلب انتباهه .

كما يمكننا أن نخلص إلى نتيجة أن أفراد العينة يدركون أن عمل ودراسة الإناث لوحدهن يضمن تجنب ما يمكن حدوثه حال الاختلاط مثل التحرش الجنسي.

وهي نفس تصورات أفراد العينة حول عمل الذكور لوحدهم نجد أن الذكر الجزائري أكثر رفضا للاختلاط مقارنة بالأنثى وهذا راجع إلى التنشئة الاجتماعية التي يحصل عليها الذكر العربي .

إن تصورات التي يحملها أفراد العينة حول المرأة التي تكون موضع تحرش جنسي على أنها ضحية لأن ظاهرة التحرش الجنسي تقع عليها وتمسها ماديا ورمزيا.

8. خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تفسير بعض الجوانب هذه الظاهرة التي تؤكد أن نشير مرة أخرى إلى أنها تحمل مميزات الفعل الإجرامي أي أنها ظاهرة تستدعي العقاب، لأنها كما يقول "دور كايم" فعل يتعدى على الضمير الجمعي. صحيح أن التحرش الجنسي لازال محاط بغطاء من الصمت وليس التطرق المناسباتي من خلال بعض مقالات الصحافة الوطنية له سيغير في الأمر شيئاً، حيث بينا في دراستنا هذه أن تمثلات أفراد عينتنا يمكننا القول مازالت بعيدة على أن تجعل منه فعلاً إجرامياً محاطاً بكامل الوعي عن الرهانات التي يندرج ضمنها والتي يمكننا القول أنها تتجاوز حدود العلاقة بين ذلك الذي يمارس سلطته ونفوذه أو ما يملك بكل أشكال رأس المال الثقافي و السياسي .

وتلك المرأة عموماً التي تكون عادة موضعاً للتحرش الجنسي يحملها الخطاب العامي المسؤولية في كثير من الأحيان و هذا ما حاولنا دراسته عندما افترضنا خروج المرأة إلى المجال العمومي يؤدي إلى انتشار التحرش الجنسي . بينت دراستنا أيضاً أن الجنس كسمة ليس فقط بيولوجية بل أيضاً سمة ثقافية و مؤشر للتنشئة الاجتماعية الثقافية ، عندما يرسخ في وعي كلا الجنسين تصورات و إدراك أشكال وعي معينة لا يؤثر في إنتاج نظام و بنية من التصورات حول التحرش الجنسي ، حيث لاحظنا في أكثر من موقع أن الإناث لديهن نفس التصور مثل الذكور و لم تبرز خصوصياتهن أو "تضامهن" إن جازت العبارة مع ما يمكن أن يكون موضوع تحرش جنسي ، أي نساء مثلن رحنّ يعدنّ إنتاج التمثلات الشائعة حول التحرش الجنسي وتحميل النساء مسؤولية الاستثارة، حتى وإن كان هناك إتفاق بين أفراد العينة على أن مقومات الدين الإسلامي من شأنها أن تحل مسألة الاستهلاك الجنسي الشرعي "الزواج" وإمكانية تحقيق الإشباع الجنسي .

كما يجب الرجوع الى مبادئ الإسلام التي دعت الى مفهوم الاحتشام والوقار وتفعيل الوازع الديني وتحكيم الأخلاق (الزهران، 2017، صفحة 227)

قد يتساءل البعض عن سبب إدخال أسئلة في الاستمارة حول الممارسة الجنسية و الإشباع الجنسي التي تمر على الزواج أساساً ، نقول أن لجوءنا إلى مثل هذه الأسئلة يبرره أنه في المجتمع الجزائري و في كل بلدان العالم العربي الإسلامي يتم دائماً بالموازاة بين الممارسة الجنسية الشرعية و المشروعة، و الممارسة الغير المشروعة التي تدخل في إطار المحضور والممنوع ، وكأن الاستهلاك الشرعي للجنس يضمن فرضاً عدم اللجوء إلى الاستهلاك الغير شرعي ، أما بخصوص تواجد العنصر النسوي في المجال العمومي فلأزال الخطاب العامي يهيمن على أشكال التصورات مهما كان المستوى الثقافي الذي يصل إليه الفرد الجزائري بحيث لازال يرى أن ظاهرة الاختلاط أي تواجد كلا الجنسين في المجال العمومي من شأنه أن يؤدي إلى التحرش الجنسي ، أي أن الاتجاه العام المهيكل للتصورات السائدة في المجتمع الجزائري قد يأخذ طابعاً إيروسيا وجنسياً لسبب ما يعتبره مفضي إلى ذلك من حركات وأشكال اللباس وضعيات إقتراحية للجسد من طرف النساء، كل هذا قد يدفع إلى التحرش الجنسي.

نشير في الأخير إلى أن التحرش الجنسي هي ظاهرة تعبر دون الحكم عن صحة ذلك في أشكال الوعي الجزائري و تصوراتهم المهم أن كل ما من شأنه أن يجعلنا نفهم ونفسر هذه الظاهرة تفسيرا سوسيولوجي مقبولا لم يتم مراكمته .

9.المراجع:

1. أحسن بسقيعة. (بدون سنة نشر). الوجيز في القانون الجزائري الخاص. الجزائر: دار الهومة.
2. المنجد في اللغة العربية والأداب و العلوم (الإصدار ط18). (1965). بيروت: المطبعة الكاثوليكية.
3. جمال حيرش. (2006). التمثلات الاجتماعية اسس المقاربة النظرية وآفاق البحث في الحقل السوسيولوجي. المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية (1).
4. دريم فاطمة الزهراء. (مارس، 2017). جسد المرأة كسلعة في الميديا الجديدة. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية ، 1 (2).
5. عاشور مولدي. (2019). تمكين المرأة وجدلية ترسيخ الهوية الثقافية في المجتمع الجزائري. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية ، 4 (3).
6. نبيلة بن فراح، و احمد تريكي. (02 جوان، 2023). تمثيلات الدروس الخصوصية لدى الاسرة الجزائرية. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية ، 08 (2).
7. HACHETTE .(2003) .PARIS :édition illustrée.
8. LE PETIT LAROUSSE .(2005) .PARIS :édition grand format pour un confort de lecteur exceptionnel